



تضامن

منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية
يونيو - يوليو ٢٠١٥

تضامن

المشرف العام: ا. نوري عبد الرزاق

تحرير: إيمان عبد المقصود

نشرة شهرية القاهرة (منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية)
يونيو - يوليو ٢٠١٥

المراسلات: الرقم البريدي ٦١-١١٥٥٩ مكتب بريد
الملك الصالح
الهواتف: ٢٣٦٢٢٩٤٦-٢٣٦٣٦٠٨١ (٢٠٢)
الفاكس: ٢٣٦٣٧٣٦١ (٢٠٢)
٨٩ شارع عبد العزيز آل سعود - المنيل - القاهرة
البريد الإلكتروني:

aapso@idsc.net.eg

aapso@tedata.net.eg

الموقع على الانترنت: www.aapsorg.org

نشاطات المنظمة

وبينما رجحت المصادر محاولة مئات الإرهابيين فرض سيطرتهم على بعض مناطق شمالي سيناء، فقد تواترت معلومات ميدانية عن مقتل عدد من المدنيين على يد الإرهابيين بعدما رفضوا التعاون معهم واستخدام ممتلكاتهم في مهاجمة مراكز أمنية وعسكرية.

وتشكل هذه الهجمات الجديدة استمراراً لعملية استنزاف طويلة المدى تنفذها تنظيمات إرهابية في مساحة ألف كيلو متر مربع (١ % من مساحة مصر) منذ نجاح ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ في التخلص من حكم جماعة الإخوان.

واتسمت هذه العمليات الإرهابية التي جاءت على شكل موجات شبه شهرية بقدرتها على إيقاع خسائر فادحة في صفوف القوات العسكرية والأمنية والسكان في منطقة شمالي سيناء وحدها، جاوزت ٦٥٠ من جنود الجيش ورجال الأمن وأكثر من ٢٣٠ من المدنيين الذين جرى إعدام أغلبهم بدم بارد بتهمة تأييد ثورة ٣٠ يونيو تارة، أو بتهمة العمالة لإسرائيل تارة أخرى.

وتأتي هذه الجرائم النكراء بعد أقل من يومين من استشهاد المستشار "هشام بركات" النائب العام في تفجير لموكبه شرقي القاهرة، وهو ما أثار صدمة واستياء المجتمع المصري، وهي الجريمة التي أدانتها المنظمة.

وتجدد المنظمة التأكيد أن الجرائم الإرهابية تقع جملة وتفصيلاً بين أشد انتهاكات حقوق الإنسان جسامة، ولا يجوز التسامح إزائها أو السماح بإفلات مرتكبيها من العقاب،

الدكتور حلمي الحديدي

رئيس منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية

نود أن نشكر وقوفكم الدائم إلى جانب تونس ومشاركتها أحزانها وآلامها وأزماتها وهو أمر دأبت عليه المنظمة فكل التقدير والامتنان . ونحن بدورنا اللجنة التونسية نتقدم بالتعازي اليكم وإلى الشعب المصري العظيم فى مصابه الجلل باغتيال النائب العام المصري المستشار هشام بركات واستشهاد العشرات من الجيش الوطني المصري في ميدان شرف والعزة من طرف مجموعات ارهابية مجرمة ضد الحياة ونحن على ثقة بأن جيش مصر وأمنها سيرد بقوة وينتصر. حفظ الله مصر والعزة لشعبها .

مع فائق عبارات الشكر والامتنان

*** **

**المنظمة العربية لحقوق الانسان تدين
الهجمات الإرهابية في سيناء وتدعو
لبلورة استراتيجية متكاملة**

لمكافحة الإرهاب

تدين المنظمة العربية لحقوق الإنسان بأقوى العبارات الهجمات الإرهابية المتعددة التي وقعت نهار أمس في شمالي سيناء، والتي أسفرت عن استشهاد ١٧ عسكرياً واثنين من المدنيين وإصابة ٤٠ عسكرياً آخرين ومقتل ١٢٣ من الإرهابيين وفقاً للمصادر الرسمية، بعد عمليات قتل دامت لأكثر ١٠ ساعات، وتضاربت الأنباء حول وقائعها.

أصدر السفير سعيد كمال الأمين العام
المساعد بجامعة الدول العربية "سابقاً"
البيان التالي:

لقد برزت كما هي العادة إرادة مصر
والمصريين عبر التاريخ والجغرافيا
وعزيمة الأحرار والشرفاء وصدق القول
الذي عبر عنه السيد الرئيس عبد الفتاح
السيسي أمام شعبه العظيم وأمتة العربية
بافتتاح قناة السويس الجديدة فهنيئاً لمصر
وللعالم أجمع وعلى وجع الخصوص الأمة
العربية التي تنتمي إليها مصر من الدرجة
الأولى ويهمني كمواطن عربي أقام بين
شعب مصر ستون عاماً متواصلة.

أن أطلب وأقترح إلى فضيلة شيخ الأزهر
الدكتور أحمد الطيب أن يكون صوت
المؤذنين صوتاً واحداً فوق جميع مساجد
جمهورية مصر العربية وأن أطلب من
قداسة البابا أن تخرج أصوات الأجراس في
جميع كنائس مصر في توقيت موحد وذلك
تعبيراً عن الشكر لله ولأبناء الشعب
المصري الذين ساهموا في الإنجاز العظيم.
كما أطلب من الأمين العام لجامعة الدول
العربية اجتماعاً للمندوبين الدائمين في هذه
المناسبة بحيث يسبق موعد الافتتاح نظراً
لحضورهم احتفالات القناة فبصدر بياناً
باسم دولهم وشعوبهم تحية إعزاز وإكبار
لمصر ومشاركة باحتفالات مصر وشعبها.
وبهذه المناسبة اعظيمة نردد جميعاً عاشت
مصر عربية وعاش شعبها العظيم
وتحيا مصر قوية عزيز علينا

٢٠١٥/٧/٢٧

وهي جرائم لا يمكن تبرير وقوعها، ولا
السماح لمرتكبيها بالتستر خلف الدين أو
السياسة أو أي سواتر أخرى.

وقد أدت هذه الجرائم الجسيمة إلى رفع
حالة التوتر الأمني والسياسي في البلاد، ما
حدا بمجلس الوزراء لدراسة حزمة
مقترحات تشريعية لتغليظ التدابير
والعقوبات لأغراض مكافحة الإرهاب،
ومواجهة محاولات التنظيمات الإرهابية
إضعاف معنويات الجنود من ناحية، وإثارة
الاضطراب والتأثير في الرأي العام
والطمأنينة العامة من ناحية أخرى.

وبينما تتجه الدولة في مصر لاتخاذ عدد من
التدابير العسكرية والأمنية والسياسية
الضرورية للتعامل مع تحديات الإرهاب
وأخطاه الجديدة الأشد فداحة وتأثيراً، فإن
المنظمة ترى أن بلورة استراتيجية متكاملة
لمكافحة الإرهاب يبقى ضرورة قصوى
وأولوية لا غنى عنها لمخاطبة الأبعاد
السياسية والثقافية والتنموية والقانونية
للإرهاب بجانب الأبعاد الأمنية والتعاون
العابر للحدود، والحاجة لهذه الاستراتيجية
أكثر أهمية من اتخاذ التعديلات القانونية
المشار إليها على عجل، والتي سيكون من
شأنها أن توسع الفجوة بين الضمانات
الدستورية والتشريعات المطبقة، ولن تؤدي
إلى التأثير المنشود في قدرة التنظيمات
الإرهابية التي يبدو أنها تتوافر على موارد
هائلة وتلقى دعم خارجي غير محدود.

*** **

*** **

إن منظمة التضامن تعرب عن خالص تعازيها وصادق مواساتها للشعب المصري في مقتل نائبه العام هشام بركات.

*** **

أصدرت السكرتارية الدائمة لمنظمة التضامن بيان حول:

تهنئ منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية الشعب المصري بمناسبة الذكرى الثالثة والستين لثورة يوليو المجيدة الثورة الأم التي كانت وستظل إنجازاً وطنياً بطولياً حمل لواءه طلائع القوات المسلحة التي خرجت في الثالث والعشرين من يوليو في حركة مباركة مستهدفة الخلاص من الاستعمار والتبعية وإقامة الحكم الوطني الصادق وبناء الجيش القوي القادر على حماية الوطن.

إن شعب مصر العظيم بقيادته الواعية قادر على صنع مرحلة جديدة من تاريخه تجسد لإرادته الحرة وتفجر طاقاته المتجددة القادرة على مواصلة مسيرة الوطن الحضارية والتاريخية وقادرة كذلك على دحر قوى الظلام والإرهاب ونشر الأمن والأمان في ربوع مصر كلها.

*** **

مركز الميزان لحقوق الإنسان

مركز الميزان يستنكر منع قارب التضامن

“ماريان” من الوصول لغزة

ويحمل سلطات الاحتلال المسؤولية عن

سلامة وحياة المتضامنين على متنه

سيطرت قوات الاحتلال الإسرائيلي على القارب “ماريان” الذي يحمل العلم السويدي، أول قوارب أسطول الحرية المكون من أربعة قوارب صغيرة، تقل

أصدرت السكرتارية الدائمة لمنظمة التضامن البيان التالي:

إغتيال النائب العام هشام بركات

إن اغتيال المستشار هشام بركات النائب العام على يد الإرهاب الأسود متمثلاً في جماعة الأخوان الإرهابية ، أثار حالة من الحزن والحسرة على وجوه جميع المصريين ، خاصة أنها ارتكبت ضد شخصية تحظى بكل الاحترام والتقدير، لأنها الملجأ للباحثين عن حقوقهم، وهو النائب العام .

إن منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية تدين بشدة العمل الخسيس الجبان وكذلك منفذوه الأذال والجبناء، ونحن على يقين بأن مثل هذه العمليات الإرهابية بما تحمله من غدر وخسة، لن تثني شعب مصر العظيم عن مواصلة مسيرته في مواجهة الإرهاب ، ولن تزيده إلا قوة وصلابة.

إن اغتيال النائب العام هو رسالة مفادها اغتيال العدالة وتنكيس راية الحق، والهدف منه في هذا التوقيت قبل ذكرى ٣٠ يونيه هو بعث رسالة للنظام بالاستمرار في مسيرة العنف والقتل واستمرار خطة التصفية للرموز ، خاصة القضاة الذين يحاكمون رموز الجماعة الإرهابية.

ونحن نطالب المجتمع الدولي بضرورة تكثيف حملات مكافحة الإرهاب والتطرف والقضاء على، خاصة أن مثل هذه الأحداث الإرهابية لن ينجوا منها شعب ولا دولة في العالم وسيكتوي الجميع بناره إذا لم تتكاتف دول العالم للقضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه.

استمرار حصار غزة وأن يسعى بكل السبل لإنهائه بما في ذلك الضغط على الحكومات لاتخاذ مواقف جدية وعملية من شأنها أن تسهم في إنهاء هذا الحصار.

ومركز الميزان إذ يعبر عن استنكاره الشديد لاعتراض قوات الاحتلال للقارب ماريان والسيطرة عليه بالقوة فإنه يخشى من معاملتهم معاملة قاسية ومهينة كما دأبت سلطات الاحتلال على التعامل مع نشطاء السلام بما في ذلك المس بحياتهم. ويشدد المركز على أن (ماريان) ونشطاؤها أعادوا طرح قضية الحصار من جديد على الرأي العام العالمي.

والمركز إذ يحمل سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة نشطاء السلام وسلامتهم فإنه يطالب المجتمع الدولي بالتحرك العاجل لإنهاء حصار غزة، الذي يتسبب في تدهور الأوضاع الإنسانية وأوضاع حقوق الإنسان بالنسبة للفلسطينيين من سكان قطاع غزة.

ويعيد مركز الميزان التأكيد على أن حصار غزة شكل ولم يزل عقاباً جماعياً للسكان يرقى لمستوى جريمة الحرب، بل إن الحصار وجملة الممارسات العنصرية التي تتبعها سلطات الاحتلال مع الفلسطينيين يرقى إلى مستوى الجريمة ضد الإنسانية، الأمر الذي يلزم الدول الأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة بالتحرك العاجل واتخاذ الخطوات الكفيلة بإنهاء هذه الجريمة كواجب قانوني يفرض على عاتقها قبل أن يكون واجباً أخلاقياً.

*** **

عشرات المتضامنين العرب والأجانب، الذين حاولوا إيصال رسالة إلى العالم بأن حصار غزة يجب أن يتوقف وأنه لم يعد مقبولاً استمراره.

وحسب نشطاء حملة التضامن فقد تلقى القارب ماريان اتصالاً عند حوالي الساعة ١:٠٦ من فجر اليوم الاثنين الموافق ٢٠١٥/٦/٢٩ من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في عرض البحر يطالبهم بالتوقف وأحاطت بهم ثلاثة زوارق حربية. وحسب أخبار نشرها نشطاء حملة التضامن الدولي على مواقع التواصل الاجتماعي فقد انقطع الاتصال بالقارب ماريان بعد حوالي ثلاث ساعات.

كما أكدت وسائل الإعلام الإسرائيلية فجر اليوم أن الزوارق الحربية الإسرائيلية اعترضت أولى سفن أسطول الحرية وبعد رفض المتضامنين الاستجابة للأوامر العسكرية سيطرت على السفينة ماريان واقتادتها إلى ميناء اسدود. يذكر أن القارب ماريان يقل ١٨ متضامناً من بينهم الرئيس التونسي الأسبق منصف المرزوقي، والنائب العربي في الكنيست الإسرائيلي باسل غطاس.

والجدير ذكره أن ثلاثة قوارب أخرى كانت جزء من حملة كسر الحصار.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يقدر لنشطاء الحرية والسلام جهودهم ومخاطرتهم الكبيرة في محاولتهم الوصول بحراً إلى شواطئ غزة، بعد ما جرى للسفينة التركية مرمرة وغيرها من المحاولات التي تلت، ويؤكد على أن كل إنسان ذا ضمير حي عليه أن يرفض

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العراق

المنظمة تدين قصف المدنيين بملعب

البوذياب البلدي في الرمادي

تدين المنظمة العربية لحقوق الإنسان، بشدة القصف الجوي الحكومي الذي استهدف الملعب البلدي في منطقة البوذياب شمالي الرمادي في العراق، والذي أدى لمقتل وإصابة العشرات من المدنيين الذين اجتمعوا في الملعب، وقاد إلى نزوح السكان من المنطقة.

ويعد القصف الجوي العشوائي للطيران الحكومي، سبباً في مقتل الآلاف من المدنيين في مناطق الرمادي والفلوجة والأنبار وغيرها من مناطق ذات غالبية سنية، وهو القصف الذي يتم بدعوى قصف تجمعات تنظيم "داعش" الإرهابي والتي تخضع بعض تلك المناطق لسيطرته.

وتكشف هذه الجريمة مجدداً عن الأزمة التي يعيشها العراق منذ بداية في العام ٢٠٠٣ وتأجيج الصراع الإثني فيه في العام ٢٠٠٤ بهدف تخفيف العبئ عن الاحتلال ومنح حلفائه العراقيين مزيداً من الأسباب لبناء قواعد شعبية لهم، وهو ما جعل من العراق ملاذاً كبيراً لتنظيمات الإرهاب التي توسعت استفادة من الصراع المذهبي.

وعاودت الأزمة التعبير عن نفسها مجدداً من خلال جرائم ميليشيا "الحشد الشعبي" الشيعية المدعومة بقوات الحرس الثوري الإيرانية، التي قتلت المئات من المواطنين

العراقيين السنة بدم بارد في مناطق تكريت خلال الربيع الماضي بعد طرد تنظيم "داعش" الإرهابي من بعض مناطق تكريت.

وطالبت المنظمة، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بإجراء تحقيق عاجل في ملابسات استهداف المواطنين العراقيين السنة، وتدعو مجلس النواب العراقي للاضطلاع بمسؤولياته في تصويب الأمور وضمان احترام وحماية حقوق الإنسان لكافة المواطنين دون تمييز، مع إيلاء اهتمام بمعالجة أوضاع الضحايا والنازحين.

*** **

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

بيان صحفي

أجهزة المن الفلسطينية تشن حملة
اعتقالات تطال عشرات من أنصار حركة
(حماس) في الضفة الغربية

ينظر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بقلق بالغ قلقه إلى حملة الاعتقالات الواسعة التي شنتها الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية خلال اليومين الماضيين، والتي طالت العشرات من أنصار حركة المقاومة الإسلامية (حماس). ويطالب المركز حكومة الوحدة الوطنية، ورئاستها في رام الله باتخاذ إجراءات واضحة تُلزم الجهات المكلفة بإنفاذ القانون بالتنفيذ التام بالقانون، وبالكف نهائياً عن أعمال الاعتقال على خلفية سياسية.

يدين المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان استخدام الشرطة، وأجهزة الأمن الفلسطينية للقوة في فض اعتصام نظمه أهالي المعتقلين السياسيين لدى السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، واعتقال عدد منهم على دوار المنارة وسط مدينة رام الله. ويطالب النيابة العامة في رام الله بالتحقيق في الحادثة، واحترام القانون الفلسطيني والمعايير الدولية في التعامل مع الحق في التجمع السلمي.

يؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على حق المواطنين في التجمع السلمي بموجب المادة (٢٦) من القانون الأساسي الفلسطيني، وقانون الاجتماعات العامة الذي أعطى المواطنين هذا الحق، لا تحده الإجراءات وإنما تنظمه فقط. ويشدد المركز على حق المواطنين في سلامة جسدهم وحقهم في عدم التعرض للمعاملة القاسية واللاإنسانية على يد أفراد الشرطة، وعدم جواز استخدام القوة المفرطة في فرض الأمن، وفق ما نصت عليه المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولاسيما المادة (٧) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. ووفق المعطيات السابقة يطالب المركز:

- النيابة العامة في رام الله بالتحقيق مع أفراد الشرطة، وأجهزة الأمن الذين قاموا بالاعتداء على المواطنين، وتقديمهم للتحقيق لمحاسبتهم وفق القانون.
- الأجهزة الأمنية في رام الله باحترام القانون والمعايير الدولية في التعامل مع الحق في التجمع السلمي.

وشملت حملة الاعتقالات هذه مختلف محافظات الضفة الغربية، وكانت على النحو التالي: محافظة رام الله والبيرة (٢٢) معتقلاً؛ محافظة طولكرم (٢٨) معتقلاً؛ محافظة نابلس (٢٨) معتقلاً؛ محافظة جنين (١٤) معتقلاً؛ محافظة طوباس (٨) معتقلين؛ محافظة الخليل (١٣) معتقلاً؛ محافظة أريحا (٣) معتقلين؛ محافظة قلقيلية: (٦) معتقلين؛ محافظة سلفيت (١٣) معتقلاً؛ ومحافظة بيت لحم: (١٣) معتقلاً

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إذ ينظر بقلق عميق إبي حملة الاعتقالات هذه ، فإنه:

يطالب حكومة الوحدة الوطنية، وناستها في رام الله بالتقيد التام بالقانون، وبالكف نهائياً عن أعمال الاعتقالات على خلفية سياسية ويذكر بقرار محكمة العدل العليا الفلسطينية الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٩٩، والقاضي بعدم مشروعية الاعتقال السياسي، وأن على جميع الجهات التنفيذية احترام قرار المحكمة والامتناع عن ممارسة الاعتقالات السياسية غير المشروعة.

يدعو الأجهزة الأمنية الفلسطينية إلى الالتزام الكامل بالدستور والقوانين الأخرى ذات العلاقة، واحترام حقوق الإنسان

*** **

**المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
بيان صحفي**

**المركز يدين استخدام القوة من قبل
الأجهزة الأمنية في رام الله بالتعامل مع
تظاهرة ضد الاعتقال السياسي**

يقضي بإجراء تعديلات على مسار الجدار في المنطقة بشكل لا يمس بالأديرة المسيحية وأراضيها وحركة وصول رعاياها إليها.

وفي قرارها الجديد، تبنت المحكمة العليا الإسرائيلية مخططات قوات الاحتلال الإسرائيلي، واقتصر التعديل فقط على محيط دير "راهبات السلزيان"؛ ودير "الرهبان"، بالإضافة إلى أراضي الأديرة، ما يعني أن التعديل سيقصر على إبقاء مقطع صغير بطول بضع مئات من الأمتار بمحاذاة أديرة "السلزيان" وأراضيها دون بناء في الوقت الراهن. وكانت قيادة قوات الاحتلال في الضفة الغربية قد أبلغت مؤسسة "سانت إيف" التي تقدمت بالتماس ضد بناء الجدار، إن قرار المحكمة الصادر في شهر أبريل الماضي، والقاضي بوقف بناء الجدار في المنطقة "لم يلغ مخطط بناء الجدار، وإنما نصّ على عدم التعرّض للأديرة المسيحية وأراضيها، وعدم قطع التواصل الجغرافي بين الأديرة ورعيّتها". وكانت المحكمة في قرارها السابق قد طالبت سلطات جيش الاحتلال بإجراء تعديلات على المسار للتخفيف من الضرر الذي سوف يتسبب به، نظراً لأنّ بناء الجدار بالمسار المقترح يسبب ضرراً كبيراً لحقوق السكان والأديرة. وشددت القضاة في حينه على "أهمية بقاء الأديرة في الجانب الفلسطيني من الجدار، مع الحفاظ على التواصل الجغرافي بين الأديرة والسكان والأديرة مع بعضها".

يشار إلى أن طول جدار الضم (الفاصل) حول مدينة بيت جالا، بحسب التحديث

- بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين فوراً، وإغلاق ملف الاعتقال السياسي بشكل نهائي.

*** **

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بيان صحفي

في الذكرى الحادية عشرة لرأي محكمة
لاهاي الاستشاري (العليا الإسرائيلية)
تمنح الضوء الأخضر للبدء ببناء جدار
الضم الفاصل في بيت جالا

بالتزامن مع حلول الذكرى الحادية عشرة للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في لاهاي، والذي قرر عدم شرعية بناء جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية المحتلة، وطالب بتفكيكه وتعويض المتضررين، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٥/٧/٧، قراراً سمحت بموجبه لقوات الاحتلال الإسرائيلي استئناف العمل في بناء مقطع من الجدار في وادي كريميزان، في مدينة بيت جالا، جنوبي الضفة. وفي هذا الصدد، يؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مجدداً على قناعاته السابقة بأن حكومة الاحتلال تُوظفُ جهاز القضاء الإسرائيلي لخدمة أهدافها ومشاريعها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما أن أعلى هيئة قضائية في إسرائيل تستمر في إصدار قراراتها التي تخدم الاحتلال، وتخالف فيها قواعد ونصوص القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبموجب قرارها الجديد، تكون المحكمة قد تراجعت عن قرار سابق أصدرته في شهر أبريل (نيسان) الماضي

عزلت شمالي الجدار، والتي تقدر بنحو ثمانية آلاف دونم، فضلاً عن فصل مدن بيت لحم، بيت جالا، وبيت ساحور، ومخيمات عابدة، العزة، والدهيشة عن مدينة القدس المحتلة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الذي سبق له وأن رحب بقرار محكمة العدل الدولية في لاهاي القاضي بعدم قانونية الجدار الذي تواصل إسرائيل بنائه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنه يدعو المجتمع الدولي مجدداً للتحرك العاجل بما يتلاءم والقرار، واتخاذ إجراءات عملية فورية لإعادة الاعتبار للقانون الدولي الإنساني، وإجبار إسرائيل وقوات احتلالها على احترامه من خلال وقف أعمال البناء في الجدار، وتفكيك المقاطع المنجزة منه في داخل أراضي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس، فإنه:

(١) يدعو الأمم المتحدة، خصوصاً مجلس الأمن والجمعية العامة، لاتخاذ إجراءات عملية في مواجهة التحدي السافر من جانب إسرائيل لقواعد القانون الدولي، ووضع حد للتعامل معها كدولة فوق القانون.

(٢) دعوة الأطراف السامية على اتفاقية جنيف الرابعة للوفاء بالتزاماتها القانونية من خلال اتخاذ إجراءات لضمان احترام إسرائيل للاتفاقية.

(٣) دعوة المجتمع الدولي لعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناجم عن بناء الجدار وعدم تقديم المساعدة للإبقاء عليه.

(٤) دعوة الولايات المتحدة الأمريكية، على نحو خاص، لوقف دعمها المادي لإسرائيل الذي من شأنه المساهمة في الإبقاء على

الأخير لمساره، وكما نشرته (وزارة الدفاع) الإسرائيلية على صفحتها الإلكترونية (١١ كم)، ويمتد الجدار من الجهة الشمالية الشرقية للمدينة، بمحاذاة مخيم عابدة للاجئين، حيث أقيم جدار أسمنتي حول المخيم بارتفاع (٩) أمتار من الباطون المسلح، ليستمر بعد ذلك على امتداد الجهة الشمالية للمدينة، ثم يلتف بعد ذلك على حدود المدينة الغربية حتى يصل شارع رقم (٦٠) الالتفافي (شارع النفق). وسيعزل الجدار نحو ٧٢٠٠ دونم من الأراضي الزراعية عن المدينة. وهي مزروعة بأشجار الزيتون التي تبلغ أعمار بعضها مئات السنين، واللوزيات، والكرمة، والصنوبريات، والأشجار البرية، وتعود تلك الأراضي لنحو ٥٨ أسرة من عائلات: أبو مهر، خليلية، أبو رمان، العرجا، قيسية، خميس، الشاعر، وغيرها.

وكانت قوات الاحتلال قد بدأت في بناء جدار الضم (الفاصل) حول محافظة بيت لحم بعزل قريتي الخاص والنعمان، شرقي مدينة بيت ساحور، ثم اتجهت غرباً باتجاه مسجد بلال بن رباح (قبر راحيل) شمالي مدينة بيت لحم، فأراضي قرية الولجة، ومدينة بيت جالا، وصولاً إلى طريق الأنفاق، غربي بلدة الخضر. وخلال ذلك أقامت تلك القوات معبراً جديداً شمالي مدينة بيت لحم، وذلك لنقل الحاجز العسكري مسافة ٢٢٠ متراً إلى الجنوب، تمهيدا لضم "قبر راحيل"، والمنطقة الشمالية من مدينة بيت لحم وإخضاعها للسيادة الإسرائيلية. هذا ويحرم الجدار مئات العائلات من أهالي بيت لحم من الوصول إلى أراضيهم التي

طوارئ أممية) والذي على ضوءه قامت كل دول العالم حينها بمنح مواطني سوريا وأفغانستان صفة الحماية المؤقتة واللجوء لهم وأسرههم بداخلها عملاً بأحكام القانون الدولي الإنساني...

ولذلك فإن الرابطة تناشد هيئات الجاليات اليمينية في بلدان المهجر الى مساعدة أخوانهم اليمينيين وإرشادهم الى حقوقهم والضغط والتنسيق مع الهيئات التشريعية والتنفيذية في بلدان المهجر لسرعة إصدار القوانين والإجراءات التي تسهل منح اليمينيين صفة الحماية المؤقتة مع أسرهم وأهاليهم وذلك وفقاً للقانون الدولي الإنساني وتنفيذاً لقرار الأمم المتحدة سالف الذكر. وكون ذلك حق من حقوق كل يمني ويجب أن يستفيد منه في أراضي أي دولة من دول العالم يتواجد عليها .

*** **

**اللجنة الوطنية للدفاع عن الأسرى
والمعتقلين في سجون الاحتلال الصهيوني
كلمة المحامي عمر زين**

**المنسق العام للجنة الوطنية للدفاع عن
الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال
الصيوني في الاعتصام الرمضاني
التضامني الخامس من أجل فلسطين
بيروت - دار الندوة في ١٤/٧/٢٠١٥**

تحية الحق والعروبة

احتلت إسرائيل القدس عام ١٩٤٨ وبدأت حملة تهويدها (الأرض والإنسان) في أعقاب عدوان يونيو ١٩٦٧، وأعلنت السلطات الصهيونية المحتلة

الجدار، وعدم إعاقة أو إحباط أية جهود دولية يتم اتخاذها تماثلاً مع قرار المحكمة الأممية المذكور.

*** **

**رابطة المعونة لحقوق الإنسان والهجرة
منظمات حقوقية تناشد حكومات العالم منح
أي يمني مقيم في أراضي أي دولة صفة
الحماية المؤقتة والإقامة الدائمة فيها
وكافة الحقوق القانونية وذلك بعد وضع
اليمن في الدرجة الثالثة للطوارئ الصادر
من الأمم المتحدة**

ناشدت رابطة المعونة لحقوق الإنسان والهجرة (اليمن) وإئتلاف "شركاء" ومؤسسة البيت القانوني "سياق" ناشدت منظمة الأمم المتحدة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومات دول الاتحاد الأوروبي وكل دول العالم التي يتواجد فيها يمينيين مقيمين على أراضيها الآن ، بأن تمنحهم صفة الحماية المؤقتة "اللجوء" والإقامة الدائمة في أراضيها وتسوية أوضاعهم ومساعدتهم في جلب أسرهم من اليمن في أسرع وقت ممكن ومنحهم كامل الحقوق الإنسانية والقانونية المترتبة على هذه الصفة التي يكتسبوها تلقائياً كلاجئين بسبب انهيار الوضع الأمني داخل اليمن وتعرض بلادهم لعدوان خارجي سعودي عربي مستمر ومتواصل؛ وإستناداً إلى القرار الصادر من هيئة الأمم المتحدة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٥/٧/٢ م الذي وضع اليمن في الدرجة الثالثة طوارئ وهو نفس المستوى الذي وضعت فيه سوريا وأفغانستان سابقاً (أعلى درجة

نحدد واجباتنا تجاه قضية القدس برمتها إلا أننا نرى الاحاطة بالأمر التالية:

أولاً: لدعم وصول المرابطون من المقدسيين والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ إلى المسجد الأقصى وتعزيز مقومات رباطهم في القدس يقتضى العمل:

١- بالدعوة الدائمة بكل الوسائل مديناً ودينياً للصلاة والحج إلى الأماكن المقدسة من داخل الأراضي المحتلة .
٢- وبتعزيز الاتصال الاعلامي بين الأماكن المقدسة والعالمين العربي والدولي.

٣- الدعم المالي بكل الوسائل المتاحة .

ثانياً: نرى من الضروري تخصيص هيئات شعبية في كل بلد من الحركات والأحزاب والقيادات والمؤتمرات والاتحادات للتفرغ في الدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية، ومتابعة أوضاعها والقيام بفعاليات شعبية إزاء أي اعتداء على المقدسات سواء إذا حصل أو هو قيد الارتكاب وهذا كله يتطلب:

- تكوين لجنة فلسطين بعامة والقدس بخاصة في كل منظمات المجتمع المدني العربي والإسلامي.
- شبكة اتصال بين منظمات المجتمع المدني العربية والإسلامية والمنظمات العالمية المماثلة للعمل على الوقوف إلى جانب قضائنا وفي المقدمة منها قضية فلسطين ومنها القدس.
- لجنة تنسيق بالخصوص للاتصال بالجهات المشار إليها اعلاه.

في ٣٠/٧/١٩٨٠ ان القدس عاصمة ابدية موحدة للكيان الصهيوني مخالفة بذلك أحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني الذي ينظم العلاقة بين المحتل والسكان الأصليين للأقليم المحتل وخاصة المادة (٥٦) من اتفاقية لاهاي ١٩٠٧ والمادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين.

لقد صدرت قرارات عدة عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة كان أولها القرار رقم (٢٢٥٣) في ٤ يوليو ١٩٦٧ الذي اعتبر الكيان الإسرائيلي قوة احتلال وعليها الخروج من القدس، وصدر عن مجلس الأمن القرار رقم (٢٤٢) الذي يقضي بالانسحاب من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ بما فيها مدينة القدس، وقد دعا بعده القرار رقم (٢٥٢) الصادر في ٢١ مايو ١٩٦٨ إسرائيل إلى إلغاء جميع اجراءاتها الهادفة إلى تغيير وضع القدس.

وتوالت قرارات مجلس الأمن التي تدين الاستيطان وتدعو إسرائيل إلى تفكيك المستوطنات والتوقف عن التخطيط للمستوطنات وبنائها في الأراضي اعربية المحتلة بما فيها القدس كالقرار رقم (٤٦٥) الصادر في مارس ١٩٨٠ والقرار رقم (٤٧٦) الصادر في ٣٠ يونيو ١٩٨٠ الذي أعلن بطلان الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير طابع القدس.

إلا أن إسرائيل تضرب بعرض الحائط كل ما تقدم وعليه ما هي مسؤوليتنا تجاه كل ذلك.

الجواب على هذا السؤال ، إن المسؤولية كبيرة وكبيرة جداً ولا يمكننا كأفراد أن

- الضغط لاصدار فتوى بأن تحرير فلسطين بعامة والقدس بخاصة واجب شرعي.

خامسا: إن دورا رسميا واضحا مطلوباً برفض تقسيم المسجد الأقصى أو التعرض له أو لأي جزء من أجزائه ، مع تأكيد الحق الإسلامي الخالص في المسجد بكامل مساحته وهذا يتطلب:

- تحديد وتوضيح وكمتابة لدور الوصاية الأردنية - ولجنة القدس برئاسة المغرب، وتحديد الإجراءات لتفعيل ذلك.

- الموقف من المعاهدات والاتفاقيات بشأن القدس.

- الضغط على جامعة الدول العربية بواجباتها تجاه القضية الفلسطينية وشعب فلسطين ومدينة القدس بشكل خاص وللاهتمام في موضوع معاملة الفلسطينيين في الدول العربية من جهة تأمين الإقامة والسفر والعمل والتنقل وسوى ذلك.

سادسا: إن مظلة عربية وإسلامية وعالمية لدعم وتعزيز دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس في مواجهة التهديد بنزع الحصرية الإسلامية عن المسجد أمر ملح ويتطلب:

- وضع استراتيجية لحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية والمعالم الحضارية والأثرية لمواجهة المخططات الصهيونية.

- الضغط على منظمة اليونسكو للقيام بواجبها وتطبيق لوائحها في المناطق المحتلة وخاصة الحفاظ على التراث والمقدسات عبر ترميمها.

ثالثا: إن الجهود المطلوبة لصد الخطر الحقيقي المحقق بالمسجد الأقصى وهو خطر التقسيم والتهديم يمكن أن تكون عناوينها ما يلي:

- وضع استراتيجية اعلامية لتعبئة الأمة العربية الإسلامية أولا والعالم ثانيا للقيام بواجباتهم تجاه هذا الصراع.

- منع ظهور الشخصيات الصهيونية على شاشات التلفزيون العربية والإسلامية وعبر الاذاعات ، ومنع المطبوعين مع العدو أيضا .

- تعزيز تواجد العاملين داخل الأماكن المقدسة.

- رعاية الأسر المقيمة حول المسجد الأقصى وكنيسة القيامة.

- الموائمة بين الأسر الفلسطينية في القدس والعالم العربي والعالم الغربي.

رابعا: إن دورا للعلماء المسلمين والمسيحيين في تحريض شعوب العالم للدفاع عن مقدساتهم يمكن أن ينشأ من :

- تعزيز التفاهم الإسلامي والمسيحي حول القدس، دور الأزهر الشريف ، النجف و قم ، الكرسي البابوي في روما، الكرسي الانطاكية، والمرجعية ارثوذكسية في موسكو، الكرسي البابوي للأقباط في مصر، الهيئات الدينية الداخلية. (لابد من أن يأخذ المبادرة احدى هذه المرجعيات).

- وكيفية العمل لتحويل القرارات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي المتعلقة ببضائع المستوطنات ومنعها من الدخول إلى البلاد إلى قرارات نافذة؟

وفي الختام
القدس تنادينا وعلينا واجب مقدس لنجدتها
والانتهاء من المرحلة التي تمر بها الأمة
وهي في سبات العميق.

*** **

الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها

منذ إعادة قوات الاحتلال الإسرائيلي لانتشارها خارج قطاع غزة في عام ٢٠٠٥، أقامت تلك القوات من جانب واحد وبصورة غير قانونية "منطقة عازلة"، وهي منطقة يحظر على الفلسطينيين دخولها، وتمتد على طول حدود قطاع غزة البرية والبحرية. ولا تعرف على وجه الدقة المناطق التي تصنفها إسرائيل كـ "مناطق عازلة"، ولكن إسرائيل تفرض سياستها هذه من خلال إطلاق النار. وتعتبر إقامة ما يسمى "المنطقة العازلة" غير قانونية وفقاً لكل من القانون الإسرائيلي والقانون الدولي.

ويشكل منع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم وإلى مناطق الصيد انتهاكاً للعديد من أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في العمل، والحق في أفضل مستوى معيشة يمكن الوصول إليه، والحق في أفضل مستوى من الرعاية الصحية يمكن الوصول إليه. إن فرض "المنطقة العازلة" من خلال إطلاق النار، ينجم عنه غالباً استهداف مباشر للمدنيين،

وأخيراً، ماهو العمل والسياسي للوقوف بوجه ما يحصل خاصة لجهة:

- دفع المقدسيين أعلى نسبة ضرائب في العالم.
- وممنع المقدسيين من الاستحصال على رخصة بناء.
- وسحب هوية المقدسيين إذا اغترب المقدسي عن بلده لمدة تزيد عن اسبوعين.
- وغيرها من الاجراءات التعسفية المخالفة لأبسط حقوق الإنسان.

- ومن أجل ذلك لا بد من:
- اقامة دعاوي في الداخل.
- اقامة دعاوي في الخارج.
- مراجعة كل الجهات الدولية والإقليمية لتأكيد عنصرية اسرائيل واصدار القرارات التي تدين عنصريتها ومعاقبتها عن ذلك وفق الفصل السابع.

- ان استمرار بناء المستوطنات بصورة عامة وفي القدس بصورة خاصة يتطلب موقفاً واضحاً وحاسماً خاصة على ضوء ما قاله أحد نواب حزب الليكود " لن نتوقف عن البناء الاستيطاني هناك ولو كلفنا الأمر بعض الانتقادات الدولية" ، وكذلك على ضوء تشكيل الحكومات الائتلافية الصهيونية على قاعة تعزيز الاستيطان.

ولا بد من جهد عربي منظم للجواب على:
- كيفية العمل لتحويل الانتقادات الدولية ضد سلطة الاحتلال الصهيوني إلى قرارات ملزمة؟

دفع بنحو مليوناً من السكان للتشرد والنزوح، وضاعف أعداد المحتاجين لمساعدات للبقاء على قيد الحياة إلى ٢١ مليوناً بنسبة ٨٠ بالمائة من تعداد سكان البلاد البالغ ٢٦ مليوناً، وسقط قرابة ٣٤٠٠ قتيل، بينهم قرابة الألفين من المدنيين. وبينما يبدو أن العالم يحبس أنفاسه ترقباً لإمكانية قيام التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية في حسم الصراع عسكرياً، خاصة بعد نجاحه في إخراج ميليشيات تحالف "الحوثي - صالح" من عدن، إلا أن ذلك وفي تقدير مصادر المنظمة الميدانية لن يشكل إنفراجة في معالجة الواقع المذري الذي بات يعيشه اليمنيين، بل ربما على العكس، قد يفاقم الأوضاع المعيشية في المناطق الأخرى على نحو ما هو جارٍ في مدينة تعز ومحيطها.

ففي خضم التطورات، لا يزال المدنيون هم الضحية الأساسية للصراع في اليمن. حيث كثفت ميليشيات "الحوثي - صالح" أعمال القصف التي يتسم الكثير منها بالعشوائية، والتي تستهدف في غالبية الأحيان المناطق المدنية المأهولة ضمن سياسة وأد فرص المقاومة لسيطرتهم العسكرية، وهي المقاومة التي باتت تتوالد بعد قيام ميليشيات "الحوثي - صالح" بقتل المحتجين السلميين بدم بارد ضمن سياسات إرهاب وقمع منهجية، وثقت المصادر الميدانية للمنظمة نماذج منها.

وفي المقابل، كثف التحالف العربي من غاراته الجوية، والتي ضملت مناطق عسكرية ملاصقة لأحياء مدنية مأهولة

الآثار

في البحر

- يمكن الوصول إلى نحو ٢٧ ألف دونم من الأراضي (٣٥% من مساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة) فقط تحت مخاطر كبيرة، حيث من الممكن أن تسفر اعتداءات قوات الاحتلال عن قتلى أو جرحى في صفوف المدنيين
- ٩٥% من الأراضي التي يحظر الوصول إليها هي أراضٍ زراعية
- بعد إخلاء المستوطنات (عام ٢٠٠٥)، وعملية الرصاص المصبوب (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، تركت العديد من العائلات الفلسطينية أراضيها ومنازلها
- يحظر على الفلسطينيين الوصول إلى ٨٥% من المناطق البحرية التي أقرتها اتفاقية غزة- أريحا في عام ١٩٩٤
- يتعرض ٣٧٠٠ صياد إلى مخاطر يومية في عرض البحر
- يعمل نحو ٨٢٠٠ شخص في مجالات تتصل بالصيد
- يتأثر نحو ٦٥ ألف شخص من عائلات الصيادين والعاملين في المجالات المتصلة بالصيد وعائلاتهم بقيود "المنطقة العازلة" في عرض البحر
- المنطقة القريبة من الشاطئ تعتبر مستنزفة بشكل واضح من ناحية الصيد

*** **

المنظمة العربية لحقوق الإنسان اليمن

المنظمة تناشد الأطراف المتحاربة وقف القتال والعودة لمائدة المفاوضات
"لا مهرب للمدنيين"
وتدعو لتشكيل آلية مشتركة ذات ولاية للتحقيق والمساءلة

تعرب المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن عميق قلقها لاستمرار القتال في اليمن والذي دخل شهره العاشر منذ التمرد المسلح لميليشيا "الحوثي" واقتحامها العاصمة صنعاء بالتواطؤ مع قوات الرئيس المخلوع "علي عبد الله صالح"، ودخل شهره الخامس على التوالي منذ انطلاق غارات تحالف "عاصفة الحزم" المعوف حالياً باسم "إعادة الأمل"، والذي

والعمل المشترك على سحب المظاهر المسلحة من مختلف المناطق المدنية، والتعاون في تيسير وصول المساعدات الإنسانية.

وترى المنظمة أنه من الضروري على الأطراف الإقليمية والدولية أن تأخذ خطوتين إلى الوراء والتوقف عن تشجيع الأطراف اليمنية على مواصلة الصراع غير المجدي، والسماح للأمم المتحدة للقيام بدورها في إدارة المفاوضات السياسية.

ويجب أن يتضمن ذلك التوافق على تشكيل آلية ذات ولاية للتحقيق في الانتهاكات التي وقعت خلال القتال، وضمان المساءلة وإنصاف الضحايا.

وكانت المنظمة قد حذرت في نهاية أبريل/نيسان الماضي من أن استمرار القتال في اليمن سيؤدي لمزيد من الخسائر الفادحة، وخاصة بين المدنيين غير المنخرطين في النزاع.

*** **

المنظمة العربية لحقوق الإنسان ليبيا

يوليو/ ٢٠١٤ - يوليو ٢٠١٥

"عام إخفاق الفرقاء السياسيين وإفساح

المجال للإرهابيين"

المنظمة تدين تفاقم الانتهاكات

والجرائم الإرهابية

وتطالب بتحريك إقليمي ودولي لمكافحة

الإرهاب وتحرير المختطفين

تعرب المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن إدانتها للانتهاكات المتفاقمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي يتواصل ارتكابها في ليبيا، وخاصة جرائم القتل

بالسكان، أو مرتكزات عسكرية متنوعة احتمت داخل المناطق المدنية، ولم تتجنب غارات التحالف الأهداف المدنية، وسقط المئات من المدنيين بشكل مباشر أو نتيجة لانهيار المنازل ضعيفة البناء فوق رؤوس ساكنيها أو انبعاث تفجيرات متتابعة من مخازن الأسلحة المجاورة، على نحو ما وثقته المصادر الميدانية للمنظمة في صنعاء وحرص وصعدة وحجة.

وبينما لا يمكن الجزم بإمكانية أي طرف في تحقيق النصر العسكري الحاسم، أو على الأقل في ضمان الحصول على الدعم الشعبي الضروري للاستقرار حال تحقق نصر عسكري، فإن الراجح في الأفق سوى استمرار الفوضى الشاملة وحالة الاحتراب اللانهائية، فضلاً عن التغلغل والتسرب المتزايد لتنظيمات الإرهاب الدولية على نحو ما تشهده مدينة عدن حالياً، وبما يهدد مستقبل البلاد والمنطقة بملامح تتشابه مع الحالتين السورية والليبية.

ويؤدي تمسك الأطراف المتحاربة لاستمرار القتال إلى وقوع المزيد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والخروقات لأحكام القانون الإنساني الدولي الأولى بالتطبيق في سياق النزاعات المسلحة، وفي حال تواصل القتال، فإن الضريبة الناجمة عن هذه الانتهاكات ستكون كبيرة، ولن يكون بوسع المتحاربين التخلص من آثارها مستقبلاً.

وفي هذا السياق، فإن المنظمة تجدد مناشدتها للأطراف المتحاربة وقف القتال فوراً، والعودة إلى مائدة المفاوضات دون قيد أو شرط للبحث عن حل سياسي توافقي،

يتوسط مناطق الشرق والغرب ويكرس من تقسيم البلاد.

ويعمل التنظيم الإرهابي على منافسة الكيانات التابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي في ليبيا على نحو ما شهدته مناطق درنة شرقي البلاد من معارك.

كذلك يسعى للاستفادة من القتال الإثني والقبلي في المناطق المختلفة، والذي أوقع قبل مؤخراً العشرات بين قتيل وجريح في مدينة الكفرة ومناطق الجنوب في إطار التنارع على السيطرة والموارد المحتملة بين قبائل التبو والطوارق (٩ قتلى و٢٣ جريحاً وفقاً لأحدث تقارير مصادر المنظمة الميدانية في المنطقة).

وتتزايد أنشطة التنظيم وغيره من التنظيمات الإرهابية وجرائمهم في ظل فشل الفرقاء الليبيين في التوصل لتوافق ينهي أزمة الانقسام الوطني ويُعلي مصالح الشعب الليبي ويضع حداً لانتهاكات حقوق الإنسان الواسعة التي تورط في ارتكابها المقاتلين من كافة الأطياف.

وبينما تتراجع الآمال التي رافقت التوقيع بالأحرف الأولى على المسودة الخامسة في الصخيرات (المغرب) برعاية الأمم المتحدة، تواصل جماعات المقاتلين اتخاذ تدابير قتالية على الأرض والتزود بالسلح وإعادة الانتشار في تعبير صريح عن رفضهم للاتفاق وعلى عزمهم عدم الامتثال لما يتوصل إليه السياسيون.

وفي الوقت الذي تنحسر فيه الشرعية عن المؤتمر الوطني العام (المنتهية ولايته منذ فبراير/شباط ٢٠١٤)، فإن شرعية مجلس النواب المعترف بها دولياً ستتأثر بانتهاء

خارج إطار القانون التي يواصل الأطراف ارتكابها، وفي مقدمتها جرائم تنظيم داعش الإرهابي الذي يواصل جرائم اختطاف العديد من الليبيين والأجانب وإعدامهم بأشكال بشعة.

وقام تنظيم داعش مؤخراً باختطاف سبعة من الأجانب من مسيحيي الديانة، بينهم مصري وغانى ونيجيرى و٤ إيطاليين. وكان التنظيم قد أعلن عن اختطاف الثلاثة الأفارقة في ١٧ يوليو/تموز الجاري، ويعتقد بأن اختطافهم جرى في مناطق قريبة من سرت التي يسيطر عليها التنظيم الإرهابي. بينما اختطف الإيطاليين الأربعة في ١٩ يوليو/تموز في ملية غرب ليبيا ويعتقد بأنهم محتجزون في القاعدة العسكرية في منطقة صبراته التي يسعى التنظيم لإعلان إمارة إسلامية فيها.

وكان تنظيم "داعش" الإرهابي قد أعدم ٢١ مصرياً و٣٠ أثيوبياً في مظاهر ذبح جماعي خلال العام الجاري، واصفاً الضحايا بـ"الصليبيين" لديانتهم المسيحية. كما نفذ التنظيم سلسلة إعدامات لأفراد بوقائع مختلفة في مناطق سيطرته التي تتزايد، لا سيما في وسط البلاد، من آخرها إعدام السيد "أحمد أبو زنيمة" في جزيرة الزعفران في سرت، كذلك اختطف القاضي "محمد سالم النملي" بمحكمة مدينة الخمس يوم أول من أمس.

كذلك واصل التنظيم الإرهابي تنفيذ سلسلة من الهجمات على مناطق مصراتة، والتوسع جنوباً وفي اتجاه الجنوب الغربي، وعلى نحو يؤدي لإقامة حاجز جغرافي

حقوق الإنسان في الفترة من يناير/كانون
ثان ٢٠١٣ وحتى أغسطس/آب ٢٠١٤
دون القبض على الفاعل الذي بقي مجهولاً.
كما تواصلت مأساة العديد من المناطق
والمجموعات السكانية على نحو ما شهدت
قبائل تاورغا والمشاشية منذ نهاية العام
٢٠١١، وتحولت ليبيا إلى معبراً أفريقيا
الرئيسي للهجرة غير النظامية، لا سيما مع
تزايد الانفلات في يوليو/تموز ٢٠١٤.

وبينما لم يتأثر قطاع النفط على نحو يهدد
مصالح القوى الدولية المستفيدة، لكن
تحولت البلاد منذ منتصف العام ٢٠١٣ إلى
ساحة تنافس وصراع بالوكالة بين القوى
الإقليمية، على نحو بات يحول دون توصل
الفرقاء الليبيين للتوافق الوطني المنشود في
مدى منظور، وهو ما يضاعف مخاطر
قدرة الإرهابيين على التوسع والتأثير وربما
تعاضم سيطرته على مزيد من المناطق وفق
فلسفة "إدارة التوحش" التي ينتهجها تنظيم
داعش الإرهابي، وخاصة تكريس الانقسام
الوطني عبر ترسيخ الانقسام الجغرافي،
أخذاً في الاعتبار تبدل التحالفات في مجتمع
طبيعته قبلية.

إن النظامين الإقليمي والدولي مطالبين
بالاضطلاع بمسئولياتهما في التوصل لجهد
جماعي منسق يعمل على مكافحة الإرهاب
في ليبيا، ووقف تمدد التنظيمات الإرهابية،
وبذل كل جهد وعناية مخصصة لإعادة
الفرقاء الليبيين إلى مائدة الحوار، ودعم
خطة انتقال عاجلة يمكن أن تركز على
الإسراع بإجراء انتخابات رئاسية لإطلاق
مسار انتقالي تتوافر مقوماته فعلياً، مع
اتخاذ التدابير اللازمة لهيكله الميليشيات في

ولايته الرسمية في أكتوبر/تشرين أول
المقبل، وسيحول الصراع الحالي دون
الإقرار بمشروعية دور المجلس النيابي في
تصريف شئون البلاد.

وفي سياق الصراع الدائر وغياب سيادة
حكم القانون، تتفاقم أزمة الآلاف من
المحتجزين بشكل غير قانوني في سجون
الميليشيات المناطقية التي بقيت تشكل قوة
الأمر الواقع بعد ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١،
وبقي أغلب هؤلاء قيد الاحتجاز دون تحقيق
أو محاكمة ودون إذن قضائي، كما يُعتقد أن
العشرات توفوا في الاحتجاز نتيجة سوء
الخدمات والمعيشة، وعشرات آخرين قُتلوا
تحت التعذيب، ويبقى آخرون في عداد
المفقودين والذين يُعتقد أيضاً أنهم راحوا
ضحية التعذيب وتم إخفاء جثامينهم.

وقد حالت هذه الميليشيات - وارتباطاتها
العابرة لحدود البلاد وسماعها بتدفق
المقاتلين الأجانب إليها - دون بناء الدولة
الجديدة أو إنجاح المرحلة الانتقالية لا سيما
مع التدخلات الإقليمية والدولية غير الحميدة
التي حرفت توجهات المؤتمر الوطني العام
(المنتهية ولايته) عن التوجهات الشعبية
التي أنتخب لأجلها في يوليو/تموز ٢٠١٢،
وخاصة من خلال قانون ما يسمى
بـ"العدالة الانتقالية" في مايو/أيار ٢٠١٣
الذي أبعد غالبية الفاعلين السياسيين والقادة
التاريخيين للمعارضة الليبية لفائدة الفاعلين
الجدد المدعومين بالميليشيات المناطقية
والتنظيمات الدولية.

وقد عمق المأساة والانقسام اغتيال قرابة
٧٠٠ من رجال الجيش والشرطة والقضاة
والسياسيين والإعلاميين والمدافعين عن

وأوضح الدكتور/ على الخطيب القائم بأعمال رئيس قسم المياه والصرف الصحي بمكتب اليونسيف في بغداد أن "تدشين هذه الحملة للحفاظ على المياه في العراق، مع جماعة أصدقاء اليونسيف، تعد خطوة كبيرة للأمام لتسخير طاقات الشباب في العراق، وسترکز أنشطة الجماعة، بشكل رئيسي ، على رفع الوعي في مجتمعاتهم المحلية لتغيير السلوكيات المتعلقة بالحفاظ على المياه وممارسات النظافة الصحية في العراق. ومع ذلك، فحالما تنشط المجموعة في عملها سيكون لها أثر إيجابي بالغ على مجموعة واسعة من قضايا حقوق الطفل".

وتأتي مبادرة (أصدقاء اليونسيف) كنتيجة لشهور من التخطيط والتعاون بين الشباب العراقيين وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق واليونسيف في العراق.

*** **

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

بيان صحفي

المركز يدين اعتداء البحرية الإسرائيلية على سفن "أسطول الحرية" ٣

يدين المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بأشد عبارات الإدانة قيام سفن البحرية الإسرائيلية باعتراض أولى سفن أسطول الحرية ٣ قبالة شواطئ غزة، والسيطرة عليها واقتيادها إلى ميناء إسدود. ويرى المركز أن إجراءات السلطات الإسرائيلية المحتلة هذه، ضد سفن "أسطول الحرية" ٣، تهدف إلى فرض مؤامرة الصمت الدولي على الجرائم التي تُمارس بحق سكان قطاع غزة، ومن ضمنها جريمة

إطار جيش وطني لحماية البلاد من المخاطر المتنوعة.

*** **

بيان صحفي

جماعة أصدقاء اليونسيف للمتطوعين الشباب تشجع الحفاظ على المياه

بغداد، العراق، ٢٦/٦/٢٠١٥

نظمت جماعة أصدقاء اليونسيف للمتطوعين الشباب فعاليتها الأولى دعماً لليونسيف في تنفيذ برنامج (المياه والصرف الصحي) الرامي للحفاظ على المياه في العراق في بغداد. وقدم الاتحاد الأوروبي الدعم لقيام الفعالية وذلك ضمن مشروع لزيادة الوعي العام يهدف لتشجيع الاستخدام الناجع للمياه والإرتقاء بممارسات النظافة الصحية في العراق.

وتكونت جماعة أصدقاء اليونسيف للمتطوعين الشباب بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) لتدعم على وجه الخصوص، جميع برامج اليونسيف التي تركز على القضايا المتعلقة بالطفل من خلال تعبئة المجتمع المحلي لتشجيع السلوكيات والممارسات الإيجابية. وأشاد نائب الممثل الخاص للأمين العام في العراق السيد جيورجي بوستن بالشباب العراقيين في هذه المناسبة قائلاً: "نرحب بتكوين هذه المجموعة المتحمسة والناشطة بالحياة من الشباب العراقيين الذين ستقود أنشطتهم إلى إحياء تقاليد العمل الطوعي المجتمعي والذين ستعلو أصواتهم نيابة عن الأجيال القادمة فيما هم يعملون إلى جانب الأمم المتحدة للدعوة إلى التنمية والاستدامة في العراق".

القدرة على تنقية مياه الشرب والعجز عن معالجة المياه العادمة.

إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وفي ضوء ما تعرضت له سفن "أسطول الحرية ٣"، فإنه:

- يعبر عن عميق تقديره واحترامه للمتضامنين على متن "أسطول الحرية ٣" ولكل أحرار العالم الذين وقفوا إلى جانب قضيتنا العادلة، ونجحوا في فضح انتهاكات المحتل الإسرائيلي، واستطاعوا أن يرسلوا رسالتهم، ويسمعوا صوتهم إلى كل العالم بأن الحصار ظالم، وغير مشروع، ومخالف للقانون الدولي الإنساني.

- يؤكد أن جريمة الحصار المفروض على قطاع غزة هي واحدة من الجرائم الأساسية التي سترفع أمام محكمة الجنايات الدولية، خاصة وأن تقرير نتائج تحقيق اللجنة الدولية في العدوان الأخير على قطاع غزة، الذي يناقشه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة اليوم، يشير بوضوح إلى جريمة الحصار غير القانوني.

- يدعو المجتمع الدولي إلى العمل على إجبار السلطات الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

*** **

الحصار الإسرائيلي غير القانوني، المستمر للعام التاسع على التوالي.

إن عملية القرصنة التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلية بحق متضامنين جاءوا إلى قطاع غزة لا يملكون أي سلاح سوى القوة الأخلاقية، هي محاولة جديدة لإخراص أصوات أحرار العالم الذين أرادوا أن يرسلوا رسالة إلى كل العالم بأن الحصار الشامل المفروض على القطاع هو غير إنساني وغير قانوني وهو كارثة من صنع البشر، وجزء من جريمة حرب مستمرة ضد المدنيين الفلسطينيين.

إن الحصار الإسرائيلي الجائر، المتمثل في فرض قيود مشددة على حركة المعابر التجارية وتلك المتعلقة بحركة الأفراد، هو أحد أخطر أنواع الانتهاكات والعقوبات الجماعية، وقد أدى إلى نتائج كارثية طالت كافة مناحي الحياة الأساسية اللازمة لاستمرار عيش ١,٨ مليون نسمة، حيث يعاني نحو ٧٠% من سكان قطاع غزة من انعدام أو سوء الأمن الغذائي، ويعتمد هؤلاء على المساعدات الغذائية المقدمة من وكالة الغوث ومن برنامج الغذاء العالمي. كما أدى الحصار إلى تدمير الحياة الاقتصادية وشلل القطاعات الإنتاجية الرئيسية في قطاع غزة، وهو ما رفع نسبة العائلات التي تعيش تحت خط الفقر إلى ٣٨,٨%، بينها ٢١,١% تعاني من الفقر المدقع، فيما بلغ عدد العاطلين عن العمل في قطاع غزة ١٩٥,٠٠٠ عاطل، بمعدل بطالة يقارب من ٤٤%. كما تدهورت أوضاع البنية التحتية الأساسية في أوقات مختلفة إلى حد عدم

المنظمة العربية لحقوق الإنسان فلسطين

المنظمة تدين القرصنة البحرية

الإسرائيلية بحق أسطول الحرية ٣

وتطالب الحكومات العربية بتحمل مسؤولياتها لوقف جرائم العقاب الجماعي تدين المنظمة العربية لحقوق الإنسان تكرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي لجريمة القرصنة البحرية وممارسة إرهاب سلطة الاحتلال بحق المتضامنين مع القضية الفلسطينية الذين شاركوا في "أسطول الحرية ٣" الهادف لكسر الحصار عن قطاع غزة المحتل، ومحاولة الوصول إليه بحراً للتعبير عن رسالة تضامن.

وقد اعترضت سفن البحرية الإسرائيلية "أسطول الحرية ٣" في المياه الدولية قبالة شواطئ غزة، واقتادت المتضامنين إلى ميناء أشدود، على نحو يشكل جريمة قرصنة وانتهاكاً جسيماً للقانون الدولي، فضلاً عما يمثله من إمعان في استمرار فرض الحصار غير الشرعي على قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٦.

وفي تقرير له صباح اليوم، أشار المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى أن "الحصار الإسرائيلي الجائر، المتمثل في فرض قيود مشددة على حركة المعابر التجارية وتلك المتعلقة بحركة الأفراد، هو أحد أخطر أنواع الانتهاكات والعقوبات الجماعية، وقد أدى إلى نتائج كارثية طالت كافة مناحي الحياة الأساسية اللازمة لاستمرار عيش ١,٨ مليون نسمة، حيث يعاني نحو ٧٠% من سكان قطاع غزة من انعدام أو سوء الأمن الغذائي، ويعتمد هؤلاء على

المساعدات الغذائية المقدمة من وكالة الغوث ومن برنامج الغذاء العالمي. كما أدى الحصار إلى تدمير الحياة الاقتصادية وشلل القطاعات الإنتاجية الرئيسية في قطاع غزة، وهو ما رفع نسبة العائلات التي تعيش تحت خط الفقر إلى ٣٨,٨%، بينها ٢١,١% تعاني من الفقر المدقع، فيما بلغ عدد عاطلين عن العمل في قطاع غزة ١٩٥,٠٠٠ عاطل، بمعدل بطالة يقارب من ٤٤%. كما تدهورت أوضاع البنية التحتية الأساسية في أوقات مختلفة إلى حد عدم القدرة على تنقية مياه الشرب والعجز عن معالجة المياه العادمة".

وتذكر المنظمة بأن القانون الإنساني الدولي يحظر فرض العقوبات الجماعية ويعتبرها بين أكثر الانتهاكات جسامة، وهي الانتهاكات التي تتحمل الدول الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ المسؤولية عن وقفها وملاحقة المسؤولين عنها وضمان محاسبتهم.

ويمارس الاحتلال الإسرائيلي جرائم العقاب الجماعي بصفة يومية منهجية حول قطاع غزة وفي مدن شمالي وجنوبي الضفة الغربية ومحيط القدس الشرقية المحتلة، وسط صمت دولي مخز.

وتشدد المنظمة على ما للحكومات العربية من مسؤولية لحمل المجتمع الدولي على التحرك وفق القواعد الدولية المرعية لاتخاذ التدابير العاجلة والفعالة لمنع الاحتلال الإسرائيلي عن مواصلة جرائمه، وخاصة جرائم العقاب الجماعي، وضرورة التحرك أمام مجلس الأمن الدولي لضمان النهوض

بصفة مراقب) إرسال أسماء ممثليهم إلى أمانة الأونكتاد بحلول التاريخ نفسه.

ويرجى من المشاركين ، قبل دخول قصر الأمم، الحصول على شاراتهم من دائرة الأمن بالأمم المتحدة عند مدخل بوابة بريني بالعنوان التالي: 14avenue de la paix وتفتح دائرة الأمن أبوابها من الساعة ٨ر٠٠ إلى الساعة ١٧ر٠٠. ونظرا إلى التدابير الأمنية المعمول بها، ينصح المشاركون بشدة بالحضور قبل الساعة ٩ر٠٠ لإتمام إجراءات الدخول في الوقت المناسب والتوجه إلى الاجتماع الذي سيعقد في المبنى E (Batiment E) في قصر الأمم . ويرجى من المشاركين إحضار جواز سفر أو وثيقة هوية وطنية مماثلة . ولا يسمح لسيارات الأجرة بدخول قصر الأمم، ولذلك ينبغي للزائرين أن يترجلوا عن بوابة الدخول المشار إليها . ويمنع إحضار حقائب سفر إلى المبنى إلا بتصريح خاص من دائرة الأمن.

وينبغي التسجيل عبر الانترنت وللقيام بذلك، يرجى استخدام الرابط التالي:

Sixty-second session of the Trade and Development Board

إلى أمانة الأونكتاد على العنوان التالي:

UNCTAD secretariat,

Intergovernmental Support Service.

Palais des Nations, CH-1211 Geneva

10; fax: +41(0) 229170214; e-mail:

meetings@unctad.org

موخيسا كيتويي

الأمين العام للأونكتاد

١٤ يوليو ٢٠١٥

*** **

بمسئوليته، أو اللجوء للجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب صيغة "الاتحاد من أجل السلام" حال تكرار فشل مجلس الأمن في تحمل واجباته.

وتنوه في هذا الإطار بتقرير لجنة التحقيق الأممية التابعة لمجلس حقوق الإنسان حول الجرائم التي ارتكبت في سياق العدوان الإسرائيلي الأخير على الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي شملت جرائم حرب أدت لاستشهاد ألفين من الفلسطينيين غالبيتهم من المدنيين، وإصابة أكثر من ١٠ آلاف آخرين، غالبيتهم كذلك من المدنيين، فضلاً عن تشريد ٣٢ ألف عائلة تهدمت منازلها.

*** **

إخطار

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثانية والستون

جنيف، ١٤-٢٥ سبتمبر ٢٠١٥

ستعقد الدورة التنفيذية الثانية والستون لمجلس التجارة والتنمية في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥ وسيعمم قريبا جدول الأعمال المؤقت المشروح للدورة ويرجى من الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في المجلس إعلام أمانة الأونكتاد بحلول ٣١ يولييه ٢٠١٥، بعزمهم الحضور أو تحديد اسم ووظيفة ممثليهم.

ويرجى من المشاركين الآخرين (أي ممثلو أعضاء الأونكتاد غير الأعضاء في المجلس، وممثلو الوكالات المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية الدولية الراغبون في المشاركة

٨٩ شارع عبد العزيز آل سعود – المنيل
الرقم البريدي ٦١-١١٥٥٩ مكتب بريد

الملك الصالح

بريد الكتروني:

aapso@idsc.net.eg

aapso@tedata.net.eg

website:www.aapsorg.org

فاكس: ٢٣٦٣٧٣٦١ (٢٠٢)

تلغرافيا أفروآسيكو

تليفون ٢٣٦٢٢٩٤٦-٢٣٦٣٦٠٨١ (٢٠٢)

١. إيمان عبد المقصود

۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰

